

أثر الإدارة الفعالة في ازدهار الوقف
دراسة حالة لدولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد

حصة علي عبد الله الهادي الكتيبي

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإنسانية

قسم العلوم السياسية
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

يونيو ٢٠٢٠ م

ملخص البحث

إدارة الوقف من القضايا المهمة التي تعني بها كثير من الحكومات على امتداد العالم الإسلامي وإن كان بشكل متفاوت. يهدف هذا البحث إلى دراسة حال الوقف في دولة الإمارات العربية المتحدة، والوقوف على السياسات والتشريعات التي اعتمدها الحكومة وأثرها في ازدهار الوقف. اعتمدت الباحثة المنهجين الوصفي والاستقرائي التحليلي، وانطلاقاً من فرضية "كلما زادت فعالية الإدارة الوقفية، ازدهر الوقف". بدأت الباحثة باعتماد مفهوم للحكومة الرشيدة، و الإدارة الفعالة وخصائصها، وكيفية انعكاس هذه الفعالية الإدارية على الوقف، وبالنظر إلى حالة الدراسة وهي دولة الإمارات، كشفت الدراسة أهم الخصائص التي تميزت بها الدولة في إدارتها للوقف، فقامت الباحثة بدراسة التشريعات ومراحل تطورها في الدولة، باعتبار التشريعات الدستورية المعنية بإدارة وتنظيم أمور الوقف من أولى الركائز التي يعتمد عليها ازدهار الوقف، ومن ثم ناقشت الدراسة مستقبل الإدارة الوقفية، وبينت الرؤيا المستقبلية وسعي الدولة لتكون عاصمة للاقتصاد الإسلامي في المنطقة، وللكشف عن سعيها الدؤوب والدور المنشود الذي تسعى إليه، كان لابد من وصف وتحليل ماهية الوقف في الدولة وحال المؤسسات الوقفية فيها، فتبين من خلال هذا البحث أن نظام الدولة يسعى نحو التميز والبحث عن الفرادة والسباق نحو المراكز الأولى في كل المجالات، فوضعت الحكومة معايير للتمييز المؤسسي وأطلقت العنان للمبدعين ليقوموا بتقديم أفكار مبتكرة، تسهم في تطور الإدارة الوقفية، ومما توصلت إليه الباحثة دور الإمارات في إدارة الوقف وتحقيق مقاصده داخل الدولة وخارجها، وزيادة الأصول الوقفية، وإثراء العمل الوقفي في الدولة، لتشكّل نموذجاً يحتذى به في إدارة الوقف بفعالية، ولم تتوقف عند هذا الحد بل مازالت تسعى نحو التطور.

ABSTRACT

Management of the Waqf is one of the important issues that many governments take care of throughout the Muslim world. The aim of this thesis is to study the status of the Waqf in the United Arab Emirates and to examine the policies and legislations adopted by the government and its impact on the Waqf boom. The researcher adopted the descriptive and analytical methods , and based on the hypothesis the more effective the Waqf management is the more the Waqf succeeded, The researcher identified the concept of Good Governance and effective management and its characteristics, and how to reflect this effectiveness in the management of waqf. viewing the case of the study which is the UAE, the study revealed the most important characteristics that featured the state in its management of the waqf. The study discussed the future vision of the Waqf mangement. The vision of the future and the quest of the state to be the capital of the Islamic economy in the region of the Islamic world and to prove its entitlement in this role which sought to determine the nature of the state of waqf institutions in the state. She pointed out that the state has implemented the system of excellence and the search for individuality and the race towards the first positions in all fields. It has set standards for institutional excellence and encouraged the innovators to present ideas which contribute to the development of Waqf management. The researcher concluded that UEA has a noticeable and excellent role in managing Waqf achieving its goals inside and outside the country, increasing Waqf assets, and enriching the Waqf work in the country. It is indeed a model for waqf management that has not stopped at this point, but continues to seek more development.

APPROVAL PAGE

The thesis of Hessa Abdalla Alhadafi Alketbi has been approved by the following:

Abdulhamid Mohamed Ali Zaroum
Supervisor

Saidatolakma Bt Mohd Yunus
Co-Supervisor

Elfatih Abdullah Abdelsalam
Internal Examiner

Abdellatif M. Elboni
External Examiner

Garoot Suleiman Wissa
External Examiner

Wahabuddin Ra'ees
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Hessa Abdalla Alhadafi Alketbi

Signature:

Date:

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٠م محفوظة لحصة علي عبد الله الهادي الكتيبي

أثر الإدارة الفعالة في ازدهار الوقف:

دراسة حالة لدولة الإمارات العربية المتحدة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
- ٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- ٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغيير العنوان.
- ٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكدت هذا الإقرار: حصة علي عبد الله الهادي الكتيبي

التاريخ:

التوقيع:

إلى روح سكتني وكنت سكتنا لها... إلى ملهمي ومعيني... إلى من حمل على عاتقه أخذ
يدي ليريني الطريق... إلى من وجّه عينيّ لنهاية الطريق... إلى من فارقني وكلماته لم تفارقني...
إلى زوجي المرحوم / علي راشد

في السنة الثانية... وأنا أسير في طريق العلم... فقدتك وهذه مشيئة الله ولكن بقيت لي الروح
التي تسكن جسدي... وكلماتك التي تشحذ همتي واصلت المسير... فلم أراجع... كأنك
تقول لي لا تتوقفي الآن...وها أنا بوصولي لنهاية الطريق... أخاطب روحك.. لا تقلق،
انتهت رسالتي عن الوقف التي كنت أنت من المشرفين عليها وشاركتني فرحة قبول خطة
البحث من الجامعة وسوف تكون حاضرا معي بروحك عند التخرج...
وأدعو الله أن تكون صدقة جارية لا تتوقف عن روحك إن شاء الله...
ولكنّ يا فلذات كبدي..وقرة عيني...حبيباتي....

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ...

الحمد لله الذي وفقني لإكمال رسالة الدكتوراه وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لي التشجيع والدعم من القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تحثنا دائما على طلب العلم وأخص بالشكر والتقدير ديوان الشيخ / محمد بن زايد آل نهيان .. حفظه الله ، والشكر موصول أيضا إلى سعادة / الدكتور محمد مطر الكعبي ... رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، على دعمه اللامحدود لموظفيه للوصول إلى التميز في شتى المجالات.

والشكر الجزيل لكل من شجعني على إكمال مسيرتي العلمية وخاصة إدارة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا التي سهلت على طلبة مواطني دولة الإمارات الصعاب التي واجهتهم، والشكر موصول للمشرف الأساسي على رسالتي الدكتور / عبدالحميد محمد علي زرؤم الذي كان خير معين لي في انجاز العمل المطلوب، وكذا الدكتورة سيدة الأكمي، المشرفة المساعدة، والأستاذ الدكتور وهاب الدين ريس / رئيس لجنة الإشراف.

راجية من الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقنا التوفيق والسداد، وأن يوفقنا إلى المزيد من العطاء على درب التميز المنشود.

فهرس محتويات البحث

ب	مُلخّص البحث.....
ج	مُلخّص البحث بالإنجليزية.....
د	صفحة القبول.....
هـ	صفحة التصريح.....
و	صفحة الإقرار بحقوق الطبع.....
ز	الإهداء.....
ح	الشُّكر والتَّقدير.....
ط	فهرس محتويات البحث.....

١	الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام.....
١	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.....
١	مقدمة.....
٣	مشكلة البحث.....
٥	أسئلة البحث.....
٥	أهداف البحث.....
٦	حدود البحث.....
٧	أهمية البحث.....
٨	أسباب الدراسة.....
٨	الأسباب الموضوعية للدراسة.....
٨	الأسباب الذاتية.....
٩	فرضيات الدراسة.....
٩	الفرضية الرئيسة.....
١٠	المبحث الثاني: الإطار النظريّ والدراسات السابقة.....

المطلب الأول: الإطار النظري	١٠
المطلب الثاني: الدراسات السابقة	١٨
المطلب الثالث: إسهام الدراسة الحالية وأهميتها	٢٧
المبحث الثالث : الطريقة والإجراءات	٢٨
منهجية الدراسة	٢٨
مجتمع الدراسة وعينتها	٢٩
مصادر الحصول على المعلومات	٢٩
هيكل البحث العام	٣٠

الفصل الثاني: مفهوم الوقف وإدارته الفعّالة

تمهيد	٣٢
المبحث الأول: الوقف تعريفه وحكمه وخصائصه	٣٢
المطلب الأول: تعريف الوقف	٣٢
المطلب الثاني: حكم الوقف	٣٦
المطلب الثالث: خصائص الوقف	٤٠
المبحث الثاني: الإدارة الفعّالة: التعريف والخصائص والأنواع	٤٣
المطلب الأول: الإدارة الوقفية	٤٣
المطلب الثاني: أنواع الإدارة الوقفية	٤٥
المطلب الثالث: خصائص الإدارة الوقفية	٥٣
المبحث الثالث: الإدارة الوقفية لدولة الإمارات العربية المتحدة	٥٩
المطلب الأول: نشأة الوقف في دولة الإمارات العربية المتحدة	٦١
المطلب الثاني: هيكلية الوقف وبيان سلطته	٦٨
المطلب الثالث: أنواع الإدارة الوقفية في الدولة والجهات المسؤولة عنها	٧٧

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في فعالية الإدارة الوقفية الإماراتية ٨١

تمهيد ٨١

المبحث الأول: تطور التشريعات الوقفية ٨١

المطلب الأول: تقنين الأحكام الشرعية "المتعلقة بالوقف" ٨١

المطلب الثاني: مراحل تطور التشريعات في الدولة ٨٧

المطلب الثالث: أثر تطور التشريعات الوقفية على إدارة الوقف ٩٦

المبحث الثاني: الرؤية المستقبلية الرشيدة ٩٧

المبحث الثالث: تطبيق معايير التميز المؤسسي ١٠٦

خاتمة الفصل الثالث ١٢٦

الفصل الرابع: نماذج مؤسسات ذات إدارة وقفية فعالة في الدولة ١٢٨

تمهيد ١٢٨

المبحث الأول: دائرة الأوقاف في الشارقة (نموذجاً لتطور التشريعات الوقفية) ١٢٨

المطلب الأول: تاريخ الوقف في الشارقة ١٢٩

المطلب الثاني: مراحل التشريعات الوقفية وتطورها في الشارقة ١٣٤

المطلب الثالث: أثر تطور التشريعات على حال الوقف في الشارقة ١٤٤

المبحث الثاني: مركز محمد بن راشد لاستشارات الأوقاف والهبة (نموذجاً للرؤيا

المستقبلية الرشيدة) ١٤٨

المطلب الأول: التعريف بمركز محمد بن راشد لاستشارات الوقف والهبة ١٤٨

المطلب الثاني: علاقة المركز بالرؤية المستقبلية للوقف ١٥٥

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على تحقيق الرؤية المستقبلية للوقف في دبي ١٥٨

المبحث الثالث: الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (نموذجاً لتطبيق

معايير التميز المؤسسي) ١٦٠

١٧٤.....	الفصل الخامس: أثر الإدارة الوقفية الفعالة للدولة في ازدهار الوقف
١٧٥.....	تمهيد
١٧٥.....	المبحث الأول: تحقيق مقاصد الوقف داخل الدولة وخارجها
١٧٦.....	المطلب الأول: مفهوم مقاصد الوقف، وماهيتها
	المطلب الثاني: مساهمة دولة الإمارات في تحقيق مقاصد الوقف "داخل
١٧٩.....	الدولة وخارجها"
١٩٠.....	المبحث الثاني: الابداع والابتكار في المجالات الوقفية
١٩٠.....	المطلب الأول:
١٩٣.....	المطلب الثاني:
١٩٩.....	المبحث الثالث: زيادة الأصول الوقفية وتنوعها
٢١٤.....	خلاصة

٢١٦.....	الخاتمة
٢١٧.....	أهم النتائج
٢٢٠.....	التوصيات

٢٢٢.....	المصادر والمراجع
٢٢٢.....	أولاً: المراجع العربية
٢٢٩.....	ثانياً: الرسائل العلمية
٢٣٤.....	رابعاً: المواقع الإلكترونية

٢٣٩.....	الملاحق
٢٣٩.....	ملحق رقم ١: قانون الوقف في الشارقة
	ملحق رقم ٢: المرسوم بقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٥م، بإعادة تنظيم الأمانة
٢٥٦.....	العامة للأوقاف في إمارة الشارقة
٢٦٠.....	ملحق رقم ٣: التعريفات

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

تمهيد

في هذا الفصل سيتم تحديد معالم الدراسة الحالية، وبيان أهميتها، وأهم الدراسات السابقة التي سبقت هذه الدراسة، والحديث عن الشكل العام للبحث، وبيان الفرضيات المعتمدة، والصعوبات التي واجهت الدراسة، وينقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاث:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

المبحث الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.

المبحث الثالث: الطريقة والإجراءات.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد!

فإن الأوقاف من أهم السنن الإسلامية الحميدة، وهذا ما يشهد له التاريخ الإسلامي في بناء الحضارة الإسلامية، فالغاية السامية من الوقف هو حبّ عمل الخير للغير، حيث إنه غطّى الكثير من احتياجات المجتمع الإسلامي عبر عصوره المختلفة، كما تناولته الدراسات السابقة من مثل: بحث إبراهيم بن محمد المزيني "الوقف وأثره في تشييد بنية الحضارة الإسلامية"، وذكر أهمية نظام الوقف في بناء الحضارات في شتى المجالات. فكان للوقف ولا زال صلة في كثير من جوانب الحضارة الإسلامية، فأثر وتأثر بها، وفي وقتنا الحاضر تعددت الوقفيات في مختلف أقطار الدول العربية والإسلامية، وحتى الأجنبية، وللحفاظ عليها لابد أن تقوم الدولة

بدورها تجاه هذا النظام؛ لأهميته ودوره العظيم في شتى المجالات التي تخدم المجتمع، وكانت الأوقاف في الماضي تجتهد اهتماماً شديداً من قبل الحكام، ولكن تم إهمالها وتهميشها في كثير من الدول الإسلامية مما أدى إلى ضياعها وعدم تحقق الأهداف والمقاصد المرجوة منها، لذا تراجع دور الأوقاف، حيث إنه يعيش حالة ركود في معظم الدول الإسلامية رغم أهميته، والكثير منها ضاع، أو استغل بطريقة غير مشروعة، أو نهب، نظراً لغياب إدارة متخصصة، مما أدى إلى عزوف الناس عن الوقف لخوفهم من ضياعها وعدم حمايتها، ويفترض أن عدم فعالية إدارتها من أهم الأسباب المؤدية لهذا الوضع، فلا بد أن تتولّى الدولة تفعيل الإدارات الوقفية فيها لضمان الحفاظ عليها لتبقى نامية ومستدامة باعتبار نظام الوقف جزءاً لا يتجزأ منها، فالدولة تقوم بسنّ التشريعات الوقفية التي تنظّم شؤون الوقف بما يتناسب مع طبيعتها، وضمن الضوابط المشروعة، ولها دور هام بتوجيه المؤسسات الوقفية، لما فيه مصلحة الوقف، وتحقيق رؤيتها المستقبلية التي تهدف إلى ازدهار الوقف، وإهمال بعض الدول لنظام الوقف أدى إلى اضمحلاله، فقد ذكر الباحث عبدالله بن جعيثن الدوسري في بحثه "مؤسسة الأوقاف" بين الاستقلال الإداري والتبعية الحكومية: "لقد أضعفت مؤسسات الأوقاف في العالم الإسلامي حتى أصبحت تنحرف عن سوء إدارتها وإهمال نظارتها وتدني مستوياتهم الإدارية والإشرافية وحتى من جمود الفكر وعدم التجديد، مما كان له أعظم الأثر السلبي في تراجع دورها واندثارها التّنامويّ الذي يعتبر الهدف الرئيس لمفهوم الوقف وغاياته".

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز الدول التي سارت على نهج إصلاحي في مجال إدارة الأوقاف، ولكن لازالت تحتاج للإضافة، لكي تحقق المقاصد المرجوة، وتواكب التّطورات في مجال الإدارة، وتقوم دولة الإمارات بتحسين الإدارة الوقفية في مؤسساتها الاتحادية والمحلية، وتطويرها للمحافظة على الوقف، فالمؤسسات الوقفية كأى مؤسسة أخرى في الدولة لا بد من أن تكون إدارتها إدارة متميزة وفعّالة، لا تقل عن مستوى غيرها من المؤسسات لذا يتم إدخالها في العديد من الجوائز والتّقييمات المستمرة لأدائها بغية تحقيق التّميز والتّطوير في جميع النّواحي ضمن الضّوابط الشرعيّة للوقف.

وقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة في الآونة الأخيرة تطورات سريعة في المجالات كافة، ومن أبرز هذه التطورات الاهتمام بنظام الوقف من قبل الدولة، والحرص على تنفيذ أهم

المبادرات المتميزة التي تحقق مقاصد الوقف، وتنهض به، ومن أهم هذه المبادرات مبادرة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم العالمية لإحياء الوقف، وتوجيهه بإيقاف أصول بقيمة خمسة مليار درهم، وقال الشيخ محمد بن راشد: "نفتح أبواب الخير لأهل الخير، ونطمح أن نكون الشعب الأكثر وقفاً عالمياً، ولا حدود أو قيود على عمل الخير".

وتهدف الأطروحة الحالية إلى دراسة أثر الإدارة الفعالة في ازدهار الوقف بعرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها من التجارب المعاصرة.

مشكلة البحث

إدارة الوقف وتنظيم شؤونه هي من أهم الأحكام الشرعية المتعلقة بالوقف، حيث إن الإدارة الفعالة هي التي تحقق الدور الوظيفي للوقف من استثماره وإنفاق غلته في الوجوه المخصص من أجلها، وهذا هو الأمر الأساسي في إدارة الأوقاف من حيث مراعاة أموال الوقف وحث المجتمعات على الوقف والبحث عن أوجه الاستثمار الأمثل لأموال الوقف من أجل الحفاظ عليها، وإنفاقها، وتحديد أكفاء للقيام بهذه المهام الإدارية، والتنبه إلى طبيعة المؤسسات الوقفية التي تتطلب استثمار المال، وتحقيق أرباح ليقوم الوقف بدوره في تنمية المجتمع، وهذه المؤسسات تنطبع غالباً بطابع المنظمات الهادفة للربح ثم الإنفاق من العائدات دون مقابل على الجهات الموقوف عليها، فهي غير هادفة للربح من أجل الربح، بل هي تهدف للربح لكي تحقق الدور المنوط بها، وإذا كان الواقع المعاصر للأوقاف القائمة يقوم على تدخل الدولة في إدارتها والإشراف عليها فهي بذلك تدخل في نطاق الإدارة العامة، فهي مؤسسة لها أبعاد دينية ودينيوية، حيث إن الإدارة الوقفية تدخل في القطاع الثالث بعد القطاعين العام والخاص، والذي يكون دوره قائماً على تنمية المجتمع، وتتميز المؤسسة الوقفية بكثرة أنشطتها وتنوعها، وخلفيتها الدينية، وتعدد الأطراف الذين لهم صلة بالوقف. ومن هنا تظهر علاقة هذه الرسالة بالعلوم السياسية.

وإن الأصل في الوقف أن تكون النظارة - الإدارة - للواقف والذي بدوره قد يوكل غيره للقيام برعاية هذه الأوقاف وإدارتها، وبما أن الوقف فيه حق عام والحكومة مسؤولة عن رعاية الحقوق العامة، لذلك ظهر تدخل الدولة في إدارة الأوقاف سواء من خلال القضاء أو إنشاء

ديوان للأوقاف ضمن دواوين الحكومة، وتطور الأمر حتى العصر الحاضر، ومنذ أن تم إنشاء وزارة للأوقاف سرعان ما انتشرت الفكرة في جميع البلاد الإسلامية، وبالتالي غلب على إدارة الوقف جانب الإدارة العامة بما فيه من سلبيات عديدة مثل انخفاض فعالية إدارة الوقف، وقلة المحاسبة والرقابة واستيلاء الحكومات على بعض الأوقاف وضمها للموارد العامة، وضآلة العائد على أموال الأوقاف وقصور صيغ الاستثمار والفصل بين إدارة الأوقاف وتوزيع العائد على الموقوف عليهم.

وهناك أوقاف خاصة تديرها بعض المنظمات غير الحكومية أو الواقفين دون تدخل الدولة إلا في الإشراف العام والمساعدة فقط، إلى جانب الأوقاف القديمة التي تديرها هيئات حكومية متخصصة.

من أجل دور أكثر فعالية للوقف وأكثر إسهاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار البحث عن رؤية جديدة لإدارة الأوقاف، واستثمار ممتلكات وأموال الأوقاف بحيث تستجيب لظروف العصر ومتطلباته، وهذا بدوره يستدعي إعادة النظر في الهيكل المسير للأوقاف والذي في غالبيته تحت سيطرة الإدارة الحكومية، وإيجاد بناء مؤسسي يكون قادرا على إدارة الأوقاف بكفاءة وفعالية.

ولقد كان لتدخل الحكومات المباشر في معظم بلدان العالم الإسلامي في إدارة الأوقاف أثرٌ سيئٌ على قطاع الأوقاف، حيث أصيبت الأوقاف جراء هذا التدخل براكود والتهميش والإقصاء من ساحة العمل الاجتماعي، غير أن الكثير من الظروف والمستجدات التي أصبحت تحيط بمجتمعاتنا المعاصرة تدفعنا إلى محاولة الخروج من التطلعات التقليدية الضيقة، وأملت على الكثير من المهتمين بمجال الأوقاف وتطويرها على المستوى الشعبي أو الرسمي بذل الجهد للنهوض بدور الوقف في خدمة الأغراض الاجتماعية والتنموية، وهذا يتطلب إصلاحا في الأطر المؤسسية والنظم الإدارية التي تضبط شؤون الوقف، وفي هذا الإطار ظهرت تجارب إدارية للوقف جديدة بالتحليل والدراسة، ولذلك وقع الاختيار على التجربة الإماراتية في إدارة الوقف وإعادة هيكلته، وسن القوانين والتشريعات التي تساعد على تنظيم جميع شؤونه الإدارية والاستثمارية وحتى تنظم حقوق المنتفعين بالوقف.

ولأن عدم فعالية الإدارة الوقفية تؤثر سلبيًا على ازدهار الوقف، سوف يقوم الباحث بتطبيق فرضية "كلما زادت فعالية الإدارة الوقفية ازدهر الوقف" على دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها سبابة ورائدة في مجال التطوير والتحديث، وبالتالي تصلح أن تكون مجالًا خصبا للدراسة من حيث المحاولات التطويرية ونتائجها، والرؤية المستقبلية لتطوير فعالية الإدارة في المؤسسات الوقفية، وما زال هناك مجال للتطوير والتحديث، وسوف تتناول هذه الأطروحة مفهوم الإدارة الوقفية الفعّالة وأهم العوامل التي أثرت في فعاليتها ودراسة أثرها في ازدهار الوقف. وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في دراسة أثر الإدارة الفعّالة في ازدهار الأوقاف وتحقيق

أهدافها في دولة الإمارات العربية المتحدة بوجه خاص والعالم الإسلامي بوجه عام. إذاً تُمثل الإدارة الفعّالة أهم الركائز التي تنهض بالوقف، أو تقوم باضمحلاله، إن كان هناك سوء في الإدارة، ولا يمكن تحقيق مقاصد الوقف دون توفر إدارة فعّالة لمؤسساته، لذا يجب أن تسعى الدولة والمؤسسات التي تشرف على الأوقاف إلى الاهتمام بالإدارة وتفعيلها لتكون قادرة على تحقيق الأهداف والرؤية المستقبلية لنظام الوقف، وتساعد في مواجهة التغيرات والتحديات.

أسئلة البحث

لذلك أتى هذا البحث ليجيب عن إشكالية الدراسة التي تتمثل في السؤال الآتي: ما مدى تأثير الإدارة الفعّالة على ازدهار الوقف في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ والذي تتفرع عنه أسئلة البحث الآتية:

١. ما مفهوم الوقف ومفهوم الإدارة الفعّالة لها؟ وكيف تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بالإدارة الوقفية؟
٢. ما أهم العوامل التي تؤثر في فعالية الإدارة الوقفية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
٣. هل هناك نماذج لمؤسسات إدارتها الوقفية فعّالة في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
٤. هل أثرت الإدارة الوقفية الفعّالة في دولة الإمارات العربية المتحدة على ازدهار الوقف؟.

أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. توضيح مفهوم الوقف والإدارة الفعّالة له، وبيان كيفية قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بالإدارة الوقفية.
٢. توضيح أهم العوامل التي أثرت في فعالية الإدارة الوقفية وتحسين الأداء فيها من خلال مقارنة الوضع قبل وبعد دخول هذه العوامل؟
٣. ذكر نماذج لمؤسسات وقفية في دولة الإمارات العربية المتحدة ساهمت في تطوير التشريعات الوقفية والرؤيا المستقبلية الرشيدة ومعايير التميز ومستوى فعالية الإدارة فيها.
٤. دراسة أثر الإدارة الوقفية الفعّالة من خلال تحقيق مقاصد الوقف داخل الدولة وخارجها، والتوجه إلى الإبداع والابتكار في المجالات الوقفية، والسعي لزيادة الأصول الوقفية، وتنوع الأشكال الوقفية وزيادتها المستمرة دليل على ازدهار الوقف في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حدود البحث

اقتصرت الباحثة على دراسة أثر الإدارة الفعّالة في ازدهار الوقف بتطبيق هذه الفرضية على دولة الإمارات العربية المتحدة، مع ذكر أهم العوامل التي جعلت من الإدارة الوقفية الإماراتية فعّالة، ومقارنة الوضع قبل وبعد دخول هذه العوامل، ومن ثم عرض نماذج لمؤسسات وقفية ذات إدارة فعّالة، ودراسة أثر الإدارة الفعّالة في ازدهار الوقف، إذأ سوف يتم التركيز في البحث على الجوانب الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** البحث في الدراسات التي تناولت مفهوم الوقف والتجارب الإسلامية المعاصرة في الإدارة الوقفية، ودراسة العوامل التي أثرت في فعالية الإدارة الوقفية وأثرها في ازدهار الوقف.
- **الحدود الزمانية:** منذ نشأة المؤسسات الوقفية ونص التشريعات الوقفية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى بداية عام ٢٠١٩م.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث أساساً في دراسة عنصر الإدارة الفعّالة وأثرها في ازدهار الوقف، من خلال تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم تتفرع الأهمية إلى أمرين أساسيين هما:

أولاً: قلة البحوث التي تناولت تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إدارة الوقف.

وثانياً: قلة البحوث الوقفية التي تقوم بدراسة أثر فعالية الإدارة وعلاقتها بازدهار الوقف،

غير أن البحوث الجادة في هذا المجال شحيحة وغير مقنعة، وهي شبه معدومة بالنسبة للحالة الدراسية التي تستهدفها هذه الأطروحة، آملين أن يمثل إضافة لمجال إدارة الوقف الإسلامي في العصر الحديث على مستوى العالم الإسلامي. ثم تتفرع تلك الأهمية فيما يأتي:

١. استجلاء الغموض، وتوضيح الرؤى تجاه موضوع الإدارة الوقفية الفعّالة والمصطلحات المتداولة حولها.

٢. الإشارة إلى الوضع الحالي وتقديم تصور حوله، وكيف أثرت الإدارة الوقفية الفعّالة من حولنا، ومعرفة الوضع السابق قبل تأثير العوامل التالية في الإدارة الوقفية (تطور التشريعات الوقفية، الرؤية المستقبلية الرشيدة، وتطبيق معايير التميز).

٣. تقديم بحث يتناول الجانب الإيجابي للإدارة الوقفية لتشجيع الواقفين وزيادة ثقتهم في هذه الإدارات.

٤. عرض تجارب لمؤسسات وقفية ذات إدارة فعّالة ومعرفة أثرها في تحقيق مقاصد الوقف.

٥. معرفة المجالات الوقفية التي تم الاهتمام بها من حيث الإبداع والابتكار الوقفي، ومعرفة حجم الأصول الوقفية التي تم تحقيقها.

٦. تحقق الدراسة في أثر فعالية الإدارة الوقفية وعلاقتها بازدهار الوقف من خلال عرض تجربة معاصرة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تهتم اهتماماً كبيراً بمؤسساتها الوقفية من خلال المحاولات التطويرية التي تقوم بها.

٧. تساهم هذه الدراسة في تقديم نموذج لإدارات وقفية فعّالة لتكون نموذجاً يحتذى به.

أسباب الدراسة

الأسباب التي دفعت الباحثة للقيام بمثل هذه الدراسة، تنقسم إلى قسمين:

الأول: أسباب موضوعية.

الثاني: أسباب ذاتية.

الأسباب الموضوعية للدراسة

أثناء دراستي وعملي في مجال الوقف، تجلت أمامي أهمية الوقف في دولة الإدارة في العملية المهمة، والأدوار المهمة التي يقوم بها داخل الدولة وخارجها، وتبين لي حجم الأموال الوقفية، وما تقوم به المؤسسات الوقفية في الدولة لحث الشعب الإماراتي على الوقف، وبيان أهميته في الدنيا والآخرة، والأدوار التي قام بها الشيخ زايد رحمه الله - الحاكم السابق لدولة الإمارات - في مساعدة الناس وإغاثة الملهوفين، هنا كانت البداية في فضولي الذي قادني للبحث عن الوقف وإدارته في الدولة، فلم أجد من الدراسات ما يناقش التجربة الإماراتية وفرادتها في إدارة الوقف، جل ما وجدته دراسات متنوعة تحث على التفكير في إدارة الوقف، أو بيان المشاكل الإدارية للمؤسسات الوقفية، وذكر الحلول المناسبة لها، وبعض التجارب المتميزة وغالبا ما تكون الكويت وماليزيا هما الدولتان اللتان سيطرتا على معظم الدراسات، وكانت تلك التجارب الرائدة مثالا لكل من يريد أن ينهض بالإدارة الوقفية في بلده، هذه الأسباب كلها قادت الباحثة لدراسة هذا الموضوع؛ لكي تعطي دولة الإمارات المكانة التي تستحقها بين الدول الرائدة في إدارة الأوقاف.

الأسباب الذاتية

ثمة أسباب ذاتية من أهمها حصولي على درجة الدكتوراة، وخدمة دولتي والإسلام في ريادة دولة الإمارات في الإدارة الوقفية، فحبي لوطني كان دافعا أساسيا لهذه الدراسة. بحكم طبيعة عملي في الأوقاف الاتحادية، في دولة الإمارات، سيكون لدراستي هذه الأثر الأكبر في نفسي، وآمل أن أكون واحدة ممن يظهرون مكانة الدولة، حيث إن الدولة تسعى للتميز في جميع جوانب الحياة، وأنا هنا انتهزت هذه الفرصة لأقدم ولو بشكل بسيط دورا في هذه النهضة التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة.

فرضيات الدراسة

استنادا إلى مشكلة الدراسة، تمت صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية

"كلما زادت فعالية الإدارة الوقفية ازدهر الوقف" بحيث إنّ المؤسسات الوقفية التي تسعى للارتقاء بعملها وإدارتها للوقف وشؤونه لا بد لها من الالتزام بمعايير تقودها إلى التميز في الإدارة الوقفية، مما ينعكس إيجابا على ازدهار الوقف.

ويتفرع من هذه الفرضية العامة الفرضيات، الفرعية التالية:

١. الإدارة الفردية للوقف لا تحقق الفعالية، ومهما كانت الإدارة الفردية جيدة إلا أنه ينقصها العمل المؤسسي الذي يستفيد من الخبرات والتجارب الأخرى، والعمل المستمر للتطوير في جميع الأمور الإدارية ابتداء من الأفراد وانتهاء إلى القوانين والتشريعات التي تحفظ للوقف دوره البارز في تنمية المجتمع.
٢. العمل على تطوير التشريعات له دور بارز في تطور الإدارة الوقفية، حيث إن التشريعات الوقفية بحاجة إلى تطوير لتواكب متطلبات الحياة المتجددة، ولأن التطور المستمر في الحياة الواقعية، يحدث ثغرات في التشريعات الوقفية، وهذا بدوره يعرض الوقف للخطر، أو للاعتداء عليه من قبل أصحاب النفوس الضعيفة، وعند سن تشريعات جديدة مستفيدة من الثغرات التي في التشريعات القديمة وتواكب التطور تساعد هذه التشريعات الوقف على الازدهار.
٣. الخطط المستقبلية والرؤية الواضحة لمستقبل الوقف، في المؤسسات التي تدير أمور الوقف، أمر يساعد على إدارة الوقف بالشكل المطلوب، فعند وضع الخطط المستقبلية يعد ذلك ميثاقا يلزم المؤسسات بعد عدد من السنوات بتقييم ذاتها وإدارتها للوقف خلال الفترة المنقضية، لتبين مدى تحقق هذه الرؤية، وهذا بدوره يحفز العاملين على إدارة الوقف لتحقيق تلك الخطط والأهداف، مما يعود بالنفع على الوقف.

٤. تطبيق معايير التميز المؤسسي في الإدارة الوقفية يعود بالنفع على الوقف ويساعده على النمو والازدهار، وذلك من خلال النتائج التي ستعكس من خلال الإدارة المتميزة، كما هو الحال في المؤسسات والشركات الأخرى، فكلما تميزت الإدارة انعكس ذلك على النتائج، وهذا ما تسعى الدراسة إلى توضيحه.

المبحث الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

المطلب الأول: الإطار النظري

ينطوي الإطار النظري على مجموع المقدمات المرتبطة بموضوع البحث مدخلا لفكرة البحث ومساره، ويتألف من بيان مفهوم الإدارة، ثم بيان الحوكمة الرشيدة وأهميتها في الإدارة الفعالة، وأخيرا الممارسات الوقفية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولا: مفهوم الإدارة في العلوم السياسية

الإدارة لغة:

" أَدَارَ يُدِير، أَدْرًا، إِدَارَةً، فَهُوَ مُدِيرٌ، وَالْمَفْعُولُ مُدَارٌ، أَدَارَ الشَّيْءَ: جَعَلَ حَرَكَاتِهِ تَتَوَاتَرُ بَعْضُهَا فِي إِثْرِ بَعْضٍ، ... أَدَارَ الرَّأْيَ أَوْ الْفِكْرَةَ أَوْ نَحْوَهُمَا: قَلَّبَهُ فِي ذَهْنِهِ، أَحَاطَ بِهِ. أَدَارَ الشَّرْكََةَ وَنَحْوَهَا: تَوَلَّى مَسْئُولِيَّتَهَا، كَانَ الْمَسْئُولُ الْأَوَّلَ عَنْهَا يَأْمُرُ فِيهَا وَيُوجِّهُ "أَدَارَ مَصْنَعَهُ بِكِفَاءَةٍ". أَدَارَ الشَّخْصَ عَلَى الْأَمْرِ: جَعَلَهُ يَعْنِي بِهِ؛ دَفَعَهُ عَلَى فَعْلِهِ "أَدَارَ صَاحِبَهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ / الْمَذَاكِرَةِ / الْإِلْتِمَازِ".^١

الإدارة اصطلاحا:

لم يتفق العلماء والباحثون على تعريف واحد للإدارة، فكل درس الإدارة من وجهة نظره، لذلك اختلفت التعريفات وتعددت بحيث أنه يصعب على الدراسة حصر جميع التعريفات، ولكن ستختار الدراسة أشهر التعريفات لمصطلح الإدارة ومن ثم ستعرض رأيا حول المفهوم الذي اختارته لتعريف الإدارة.

أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (القاهرة: عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٨م)، ج ١، ص ٧٨٢.

وترجع كلمة الإدارة إلى الأصل اللاتيني (administration) ويتكون من جزأين الجزء الأول (ad) معناها اللفظي (to) وتعني لكي، والجزء الثاني (ministratio) تعني خدمة، وبهذا يصبح المعنى اللفظي لكلمة (الإدارة) القيام على خدمة الآخرين^٢.

تعتبر الإدارة في الأساس عملية إنسانية إجتماعية تتناسق فيها جهود العاملين في المنظمة كأفراد وجماعات لتحقيق الأهداف التي انشئت من أجل تحقيقها من خلال أفضل استخدام ممكن للإمكانات المادية والبشرية المتاحة^٣.

ويعرفها فريدريك تايلور (F. Taylor) بأنها: "المعرفة الصحيحة لما يراد من الأفراد أن يؤديه، ثم التأكد من أنهم يؤديه بأحسن وأرخص طريقة"^٤.

ويعرف فايول (Henry Fayol) الإدارة بأنها: عبارة عن مجموعة من الوظائف، تتمثل هذه الوظائف في التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة^٥.

"وعرفها جلوفر بأنها: القوة المفكرة التي تُحلّل وتصف وتُخطط وتُحفز وتُقيم وتُراقب الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق هدفٍ مُحدّدٍ معروفٍ.

وعرفها ليفنجستون بأنها عملية الوصول إلى الهدف بأحسن الوسائل وبالتكاليف الملائمة وفي الوقت الملائم.

وعرفها آبلي بأنها عملية تنفيذ الأعمال عن طريق مجهودات الأشخاص الآخرين، وهذا يتضمن نشاطين أساسيين هما: التخطيط والرقابة^٦.

ومن تعريفات الإدارة أنها: "النشاط الذي يهدف إلى تحقيق نوع من التنسيق والتعاون بين جهود عدد من الأفراد من أجل تحقيق هدف عام، أو هي العملية التي تساعد منظمة أو

^٢ علي غربي وآخرون، تنمية الموارد البشرية، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٢م)، ص ٩.

^٣ سيد محمود الهواري، الإدارة الأصول والأسس العلمية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ط ١، ١٩٨٤م)، ص ٢٢.

^٤ محمد إسماعيل دياب، الإدارة المدرسية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ط ١، ٢٠٠١م) ص ٩٤.

^٥ إبراهيم بن علمي الملحم، علماء الإدارة وروادها في العالم، سير ذاتية وإسهامات علمية وعملية، (الرياض: بحوث ودراسات "دون دار النشر"، ط ١، ٢٠٠٨م) ص ٤٢.

^٦ ماجد محمد الفراء وآخرون، الإدارة المفاهيم والممارسات، (فلسطين، الجامعة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٢م) ص ١١-١٢.

مؤسسة على تحقيق غاياتها وأهدافها خلال استعمال جميع الموارد المتاحة لديها مالية وبشرية، والإدارة الفعالة هي تحقيق أفضل النتائج عبر الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية".^٧ جاء تعريف للإدارة الفعالة بأنها: عملية تحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفاعلية من خلال تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة الموارد التنظيمية.^٨

وعلى الرغم من تعدد تعريفات الإدارة واختلاف هذه التعريفات تبعاً لذلك فإنه يمكن القول إنه مهما تعدد فإن الإدارة بصفة عامة لا تخرج عن كونها نشاط فكري يتجسد في شكل عملية متكاملة من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لكافة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية وعليه فإن الإدارة تتكون من جميع العمليات التي تستهدف السياسة العامة.^٩

الإدارة العامة

في العلوم السياسية الإدارة العامة (Public administration) هي إحدى فروع أربعة يتكون منها هذا العلم: إضافة إلى العلاقات الدولية (International Relations) والفكر السياسي (Political thoughts) والسياسة المقارنة (Comparative Politics). والإدارة العامة هي كيفية تنفيذ السياسات العامة أو ممارسة الأعمال والأنشطة الحكومية بغرض تحقيق الأهداف التي ترمي إليها الدولة بأكبر كفاية إنتاجية^{١٠}، وعليه فإن الإدارة العامة تشير إلى أمرين: أولهما: ممارسة الحكومة لنشاطها في جميع مؤسساتها وفروعها، وثانيهما: النشاط الحكومي الذي يمارس من خلال المؤسسة التنفيذية^{١١}.

^٧ محمد محمود الجمال، إدارة واستثمار أموال الوقف، (قطر: الإدارة العامة للأوقاف، د.ط، د.ت)، ص ١٢.

^٨ أديب محمد المجذيف، الاحترافية في إدارة المؤسسات الوقفية، ص ١٨.

^٩ سليمان محمد الطحاوي، مبادئ علم الإدارة العامة، (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٦٥م)، ص ٢١.

^{١٠} سعاد راغب الخطيب، و عبدالرازق سالم الرحاحلة، المدخل العلمي الحديث للإدارة العامة. (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ط ١، ٢٠٠٩م)

^{١١} محمد مهنا العلي، الوجيز في الإدارة العامة ((الرياض: الدار السعودية للنشر والتوزيع ط ١٩٨٤م)، ص ٢١.